

كونفدرالية الولايات المتحدة الامريكية

تكتسب دراسة الكونفدرالية أهمية كبيرة لانها ترتبط بقضايا أساسية في التاريخ الأمريكي، مثل الصراع بين الحكومة الفيدرالية والولايات، والعبودية والحقوق السياسية والاقتصادية ، ووحدة الدولة الامريكية.

يعتبر نظام الحكم الفيدرالي شكل من اشكال التنظيم الاتحادي ومعناه ان دولتين او اكثر تدخل معاً في اتحاد بقصد توحيد الجهود السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او العسكرية، تحقيقاً بقصد التعاون فيما بينها للمحافظة على استقلالها وللمنع الحروب بينها ولتنسيق خطط الدفاع عن مصالحها المشتركة في المجال الدولي ويتميز في الغالب بإنشاء هيئة سياسية عليا في شكل مؤتمر او جمعية عمومية او مجلس يشرف على تنفيذ الأهداف المشتركة بين الدول الأعضاء وهو يتكون من أعضاء لا تنتخبهم شعوب الدول، بل تختارهم الحكومات باعتبارهم ممثلين لها، يتلقون منها التعليمات ويأتمرون بأمرها، وهذا معناه ان المؤتمر ليس برلماناً ولا هيئة تشريعية كما انه ليس دولة جديدة ولا حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء وهو يصدر توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء لا تنفذ الا بموافقتها، وتحدد اختصاصاته معاهدة انشائه ولا يتم التوسع فيها الا باتفاق جديد بين كل الدول الأعضاء وعلى ذلك ثبت باتفاق ان الاتحاد التعاهدي لا يكون دولة جديدة فوق الدول الأعضاء والمؤتمر المشترك ليس حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء وبما انه لا يؤثر على سياسة الدول الداخلية والخارجية ترتب عليه الاتي :

- 1 - الدول الأعضاء لها حق الدخول في علاقات دولية سلمية او حربية مع الدول الأخرى ومع الدول الأعضاء في الاتحاد.
- 2 - الحرب التي تقع بين دول الأعضاء في الاتحاد ليست حرباً أهلية بل حرباً دولية بمعنى الكلمة.

3 - لكل دولة من الأعضاء استقلالها الكامل في اختيار نظامها الدستوري ولا تقيدتها عضويتها في الاتحاد بأي قيود في هذا المجال. كما انه يمكن تحويل ذلك الاتحاد الفدرالي الى نظام اكثر مركزية وهو النظام الفيدرالي .

في سنة ١٧٧٧ از اصبحت مشروع النظام جاهزاً وقد عرض على الكونغرس الذي وقعه رسمياً في تموز ١٧٧٨ ، لكنه لم يوضع موضع تنفيذ نتيجة معارضة ولاية ماريلاند له، الا اذا وافقت جميع الولايات باحتساب أراضي الغرب الأمريكي كلها ممتلكات عامة يقسمها الكونغرس الى حكومات حرة مستقلة، وامام إصرار ماريلاند على مطلبها ورفضها الموافقة على نظام الحكم المقترح قبلت جميع الولايات التنازل عما لها من حقوق ومصالح في الغرب وجعلت الأراضي الواقعة بين جبال الابلاش ونهر الميسيسيبي بمثابة ممتلكات وطنية تشرف عليها الحكومة المركزية. أدى موقف ماريلاند المتشدد هذا الى تقوية السلطة المركزية في بدأ تكوينها والى خلق رباط دائم من المصالح يشد الولايات الى بعضها البعض وبالنتيجة يشدها كلها الى الكونغرس الأمريكي.

وبعد موافقة جميع الولايات تبنى الكونغرس في اذار ١٧٨١ نظام الحكم الجديد كما وافق دستوره المعروف باسم شروط الاتحاد التعاهدي والذي يقضي بضم الولايات الامريكية في اتحاد يعرف باسم (الدول الامريكية المتحدة)، كما نصت المادة الأولى من الدستور الكونفدرالي، وبهذا تحول الكونغرس الأمريكي الذي اجتمع في البداية بصفة مؤتمر للمستعمرات الامريكية الى نوع من الحكومات المركزية للولايات الامريكية المتحدة ، ولما كان لابد من إيجاد هيئة تنفيذية عليا فقد تولى كونغرس الولايات نفسه هذه المهمة وكان مندوبو الولايات الثلاث عشر في الكونغرس بنسبة اثنين على الأقل وسبعة على الأكثر لكل ولاية حسب مساحتها وعدد سكانها وكان المندوبون يتقاضون مرتباتهم من حكوماتهم، أي من ولاياتهم وليس من الكونغرس.

كانت صلاحيات ذلك الكونغرس بموجب دستوره تنحصر في حق اعلان الحرب والسلم، وعقد المحالفات وارسال واستقبال السفراء،

ومعالجة الأمور الخارجية، واجراء القروض والصرف وتأليف الجيوش وتكوين وحدات الاسطول البحري وقبول مستعمرات جديدة في الاتحاد، وكانت المهمة الأساسية التي يتيحها ذلك النظام هي الدفاع عن سلامة الولايات والعلاقات الخارجية، كما نص الدستور في مادته الثانية: " ان تحتفظ كل ولاية بسيادتها وحريتها واستقلالها"، فهو في الواقع يمارس سلطات تقرر مجالس الولايات، كما ان الكونغرس لم يكن من صلاحياته اجبار الولايات على تنفيذ قرارات الاتحاد الا اذا قبلتها هي وتنفذها، وذلك بموجب مادة من الدستور والتي تنص " على ان أي تشريع لن يصبح قانوناً ما لم تصادق عليه تسعة ولايات من اصل ثلاث عشر"، فوضعت هذه المادة الكونغرس عاجزاً عن اصدار قراراته دون موافقة اغلبية الولايات، وتضمنت بقية المواد منح الكونغرس صلاحيات اصدار العملة وجمع الضرائب من خلال وزارة الخزانة، فضلاً عن انشاء جهاز قضائي لتسوية الخلافات القانونية بين الولايات، على ان تنفيذ كل هذه القوانين والمواد من قبل لجنة تدعى (لجنة الولايات) والمؤلفة من مندوب واحد عن كل ولاية تنحصر اعمالها هذه من خلال المهام والصلاحيات التي يعطيها إياها الكونغرس.

الا انه عند تطبيق هذا النظام (الكونفدرالي) برزت لنا نقاط ضعف فيه، نتيجة رفض الولايات التنازل عن اية سلطة لها لمصلحة ذلك الاتحاد ثم ان كل الأصوات كانت متساوية لا فرق بين ولاية صغيرة وولاية كبيرة، فولاية جورجيا مثلاً احدثت الولايات واقلها عدداً من حيث السكان، كان لها صوت مساو لصوت كل من نيويورك او ماساشوستس او بنسلفانيا الكثيرة السكان.

كانت هناك نقاط ضعف أخرى اقل ظهوراً لكنها مضرّة، فمثلاً بنود الاتحاد لم تنص على إقامة فرع تنفيذي حقيقي للحكومة، وهذا تجريد للدولة من القيادة القوية التي كانت في حاجة اليها، والاهم من ذلك والذي أدى الى مشاكل عديدة بين الولايات هو عدم وجود نظام اقتصادي موحد ينظم من خلاله الضرائب والكمارك بين الولايات نفسها وبين أمريكا والدول الأخرى، وقد أدى هذا في السنوات القليلة التي تلت وضع هذا التحالف الى مشاكل ومعضلات عديدة لاسيما بعد ان عمل بمواد ذلك الاتحاد بحيث وصلت البلاد الى كارثة

اقتصادية كبيرة نتيجة بقاء سيطرة الولايات على التجارة والتشريعات الكمركية.

الا انه رغم ذلك استمرت حالة التماسك والتعاقد بين تلك الولايات نتيجة ظروف حرب الاستقلال مع بريطانيا والتي تمر بها الولايات الامريكية، فكان لابد من تأجيل مشاكلها الى ما بعد هذه الحروب.

والملاحظ ان مشاكل الولايات لم تكن وحدها تشكل عبئاً على الكونغرس، لكن القوى الخارجية ايضاً أسهمت في زيادة هذه المشاكل لاسيما مساهمة تلك القوى بتردي الوضع الاقتصادي في الولايات الامريكية وذلك بعد توقيع معاهدة الصلح في باريس بين بريطانيا والولايات المتحدة في الثالث من أيلول ١٧٨٣.